



مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالتنوع البيولوجي



30 أيلول/سبتمبر 2020

موجز أعدّه رئيس الجمعية العامة

أولاً - مقدمة

عقد مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، بدعوة من رئيس الجمعية العامة، يوم الأربعاء 30 أيلول/سبتمبر 2020، وفقاً لقرار الجمعية 269/74 ومقررها 562/74. وكان موضوع مؤتمر القمة هو "اتخاذ إجراءات عاجلة لحفظ التنوع البيولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة". واسترشد مؤتمر القمة أيضاً بموضوع الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، "المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف".

وتألف مؤتمر القمة من جزء افتتاحي، وجزء عام للمناقشة العامة، وحوارين للقادة بشأن "التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، و"تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات، وفرص الاستعادة وتقاسم المنافع، والتمويل، والشراكات من أجل حفظ التنوع البيولوجي"، وجزء ختامي قصير. ونظم رئيس الجمعية العامة اجتماعين إضافيين لاستيعاب بيانات الدول الأعضاء.

وشارك رؤساء الدول والحكومات والوزراء والمنظمات الحكومية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة وممثلو أصحاب المصلحة في مؤتمر القمة من خلال عرض بيانات مسجلة مسبقاً أو البث المباشر للبيانات أو تقديم عروض شخصية.

وبمبادرة من رئيس الجمعية العامة، وفر مؤتمر القمة أيضاً منصة إلكترونية بعنوان "أصوات من أجل الطبيعة"، تضمنت بيانات ورسائل والتزامات من طائفة أوسع من أصحاب المصلحة.

وأبان مؤتمر القمة عن التزام قوي وأبرز الحاجة الملحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على أعلى المستويات دعماً لإطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يسهم في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ويضع المجتمع العالمي على مسارٍ يفضي به إلى تحقيق الهدف من رؤية عام 2050 لحفظ التنوع البيولوجي، أي "العيش في وئام مع الطبيعة".

وقد أعد هذا الموجز رئيس الجمعية العامة، وفقاً للقرار 269/74، ليعكس المناقشات التي دارت في مؤتمر القمة⁽¹⁾.

(1) A/RES/74/269، الفقرة 13.

ثانياً - الجزء الافتتاحي

أدلى ببيانات، خلال الجزء الافتتاحي، كل من سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، وسعادة السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، وسعادة السيد منير أكرم، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس مصر ومضيف الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وفخامة السيد شي جينبينغ، رئيس الصين ومضيف الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي.

وعقدت محادثة غير رسمية بين السيدة إنغر أندرسن، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والسيدة إليزابيث ماروما مريما، الأمينة التنفيذية لأمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، والسيدة أنا ماريا هيرانانديس سالغار، رئيسة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، أدارها السيد أخيم شتاينر، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما أدلى صاحب السمو الملكي الأمير تشارلز، بصفته مناصراً بارزاً للتنوع البيولوجي، والسيدة أرشانا سرنغ، ممثلة الشباب، ببيانات خلال الجلسة الافتتاحية.

ومهد المتكلمون في الجلسة الافتتاحية الطريق لمؤتمر القمة وناقشوا إلى أي مدى يعد التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية ضروريين للتقدم البشري، والازدهار، والأمن الغذائي، والتغذية، والصحة، وأكدوا أهمية تحقيق أهداف التنوع البيولوجي لتحقيق خطة عام 2030 وتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ومع ذلك، فعلى الرغم من الالتزامات المتكررة، لم تكن الجهود الوطنية والعالمية كافية لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي المحددة لعام 2020.

ويعد فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية حالياً من بين أكبر التهديدات التي تواجه البشرية. ومع تزايد ظهور آثار تغير المناخ، سيصبح فقدان التنوع البيولوجي أيضاً متفشياً ومدمراً في نهاية المطاف. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن كوكب الأرض يمكن أن يفقد الثروة الطبيعية التي توفرها نظمه الإيكولوجية، وهو ما سيعرض بدوره للخطر الأمن الغذائي العالمي، وإمدادات المياه، وسبل العيش؛ ويضعف قدرة البشر على مكافحة الأمراض ومواجهة الظواهر الجوية البالغة الشدة؛ ويفاقم التوترات والصراعات الجيوسياسية. وهذه الآثار المترتبة على فقدان التنوع البيولوجي وتدهوره تشاهد بالفعل في جميع أنحاء العالم.

فظهور أمراض فتاكة، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإيبولا وكوفيد-19، هو نتيجة لخلل في التوازن في علاقة البشر بالطبيعة، ودليل على الترابط الوثيق بين صحة الكوكب وصحة الإنسان. وهناك حاجة ملحة إلى مواءمة علاقة البشر بالطبيعة بطريقة أكثر توازناً واستدامة. وتمثل جهود التعافي من جائحة كوفيد-19 فرصة للتأكيد على الإجراءات الرامية إلى حماية التنوع البيولوجي وبناء عالم أكثر استدامة وقدرة على الصمود.

ويجب أن تدمج الحلول المستمدة من الطبيعة في خطط التعافي من جائحة كوفيد-19 وفي خطط التنمية بشكل عام. وقد حان الوقت للانتقال إلى نموذج اقتصادي واجتماعي جديد يُقدر قيمة الطبيعة، نموذج يكرس الاستدامة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التنمية. ولا يعكس إجمالي الناتج الطبيعي ونصيب الفرد من الدخل قيمة الطبيعة أو رأس المال الطبيعي.

وأكد المتكلمون في الجزء الافتتاحي أن مؤتمر القمة يتوجب عليه إيجاد زخم سياسي لتأمين إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي في كونمينغ، بالصين. واقترحوا أن يقوم الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف من أجل التنوع البيولوجي بما قامت به الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس من أجل تغير المناخ - وهو الارتقاء بالخطاب بشأن حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية لجعله تياراً رئيسياً، ودمجه بقوة في جدول الأعمال السياسي العالمي، والمساعدة في ضمان أن يفهم وقف فقدان التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية لكوكب الأرض على أنهما أساس تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتم الترحيب مع التقدير بتعهد القيادات من أجل الطبيعة، وبالتحالفات من قبيل الحملة من أجل الطبيعة التي أطلقت في قمة العمل المناخي في عام 2019. وترسل تحالفات القيادات من هذا القبيل إشارة قوية لزيادة مستوى الطموح السياسي في الفترة التي تسبق الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف وتلتزم بمعالجة أسباب فقدان التنوع البيولوجي. وينبغي أن تصبح أهداف آيشي للتنوع البيولوجي وأهداف الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 عنصراً محورياً في خطط التنمية المستدامة الوطنية واستراتيجيات تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لجميع البلدان، وأن يتم إيرادها بالكامل في الاستعراضات الوطنية الطوعية التي تعد سنوياً للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ومن المهم تعزيز التعاون المتعدد الأطراف وبناء أوجه التآزر في سبيل إرساء الحوكمة العالمية في مجال البيئة. ويجب أن تراعي النظم الاقتصادية والأسواق المالية الطبيعة وأن تستثمر فيها، ويجب على الحكومات أن تدرج التنوع البيولوجي باعتباره معياراً في عملية صنع القرارات المالية. وكانت هناك دعوة إلى أن تقوم الحكومات بما يلي: وضع أهداف ملموسة وقابلة للقياس؛ وإدراج وسائل للتنفيذ، ولا سيما آليات التمويل والرصد؛ وتعبئة شراكة كاملة وفعالة بين الدول والمجتمعات، تضم جميع الأعمال التجارية والمستهلكين ذوي الصلة، والشباب، والنساء، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية. وينبغي تعزيز العيش في وئام مع الطبيعة من خلال التعليم والعلم والتكنولوجيا والمعارف التقليدية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حقوق الشعوب الأصلية وتمكين السلطات المحلية والنساء والشباب.

ثالثاً - الجزء العام

تضمن الجزء العام بيانات أدلت بها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وأعضاء الوكالات المتخصصة، والأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والمراقبون في الجمعية العامة. وشملت القضايا الرئيسية التي تم تناولها ما يلي:

الالتزام السياسي والتوجيه لدعم التنوع البيولوجي البري والبحري وإدماجه في خطط التنمية المستدامة الوطنية والإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020

أعربت الدول الأعضاء عن التزامها بالنجاح في وضع إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. وأقرت بأن التنوع البيولوجي عنصر أساسي لتحقيق خطة عام 2030، وأيدت تحديث الغايات ذات الصلة في إطار أهداف التنمية المستدامة.

وشدد عدة متكلمين على الحاجة الملحة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف فقدان التنوع البيولوجي، وأنشوا على الدوائر التي تزيد جهودها من أجل إحراز تقدم، بما في ذلك المنظمات الإنمائية والإنسانية، والشركات والمدن، ومنظمات الشباب والمنظمات الدينية، وجميع البلدان والمناطق حول العالم التي التزمت بوقف فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهه. وأهاب البعض بجميع البلدان إلى توفير قيادة حازمة ومحاسبة بعضها البعض.

وفي حين أكد كثير من البلدان من جديد استعدادها لمواصلة حماية مواردها الطبيعية وحفظها وإصلاحها، أفادت بعض البلدان بأنها سوف تفعل ذلك مع مراعاة الحاجة إلى تعزيز اقتصاداتها وتوفير سبل العيش لسكانها. وأشار العديد من البلدان إلى الصعوبات التي تواجهها في التنفيذ الكامل لاستراتيجياتها في مجال التنوع البيولوجي بسبب الصراعات ونقص الموارد.

وأفادت البلدان بإجراءاتها الرامية إلى تعميم استراتيجيات حماية التنوع البيولوجي والبيئة في خططها للتنمية الوطنية، وقدمت تفاصيل عن إنشائها أو توسيعها مناطق محمية برية وبحرية ومحميات للمياه العذبة. وأكد العديد منها أيضاً أنها بصدد إدماج أهداف التنوع البيولوجي في تشريعاتها الوطنية. وأعلن العديد منها عن تقديم دعم مالي وطني ودولي من أجل التنوع البيولوجي.

وجددت بلدان عديدة تعهداتها بتحقيق رؤية عام 2050 للعيش في وئام مع الطبيعة. وتكرر الإعراب عن الالتزام على نطاق واسع بالحفاظ على النظم الإيكولوجية البرية والبحرية، والحد من التلوث، وزيادة التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ومكافحة تدهور الأراضي، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

وأشارت البلدان كثيراً إلى الأهداف الوطنية المتعلقة بحفظ الموارد البرية والبحرية واستخدامها المستدام، والتحول الرقمي، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ضمن أمور أخرى. وصيغت خطط تنمية وطنية لتعزيز القدرة المؤسسية على حماية التنوع البيولوجي وإدارته، وتعزيز الطاقة النظيفة والسياحة الإيكولوجية، وتعزيز التنقيف البيئي، وتشجيع الاستثمارات الخضراء والزراعة، والتحول إلى اقتصاد أكثر اتباعاً لنهج التدوير. وأفادت البلدان أيضاً بأنها كثفت جهودها الرامية إلى حفظ الأنواع المهددة وإنقاذها من الانقراض. وتوجد تشريعات وطنية لحفظ البيئة، وشرع في تنفيذ برامج لحفظ الأنواع المهددة في بلدان عديدة، ويسر بعضها الابتكارات في مجال التكنولوجيا البحرية المتعلقة بأشجار المنغروف وتربية الشعاب المرجانية.

الصلات بين التنوع البيولوجي والمجتمعات والاقتصادات

يرتبط التنوع البيولوجي وغيره من القضايا البيئية ارتباطاً محكماً بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وقد أقر معظم المتكلمين بالصلة التي لا تنفصم بين البيئة وصحة الإنسان، معترفين بأن فقدان التنوع البيولوجي ينطوي على مخاطر هائلة تهدد رفاه البشر. فعلى سبيل المثال، يؤدي تدمير الموائل الحيوانية إلى زيادة المخاطر المرتبطة بالاتصال بين الناس والحياة البرية التي يمكن أن تعرض الصحة العامة للخطر، كما يتضح من جائحة كوفيد-19 وآثارها المدمرة.

ولتسارع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي أسباب عديدة، مثل التوسع الزراعي والصناعي، والتلوث، وتغير المناخ، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة. وشددت بلدان كثيرة على الصلة بين التنوع البيولوجي والاقتصاد، وأبرزت على سبيل المثال كيف تعتمد نظم الأغذية المستدامة على التنوع البيولوجي للمحاصيل الزراعية ومصائد الأسماك والماشية والغابات. ولارتفاع درجة حرارة المحيطات أثر مدمر على الشعاب المرجانية. ويعد حرق الوقود الأحفوري وإزالة الغابات عاملين يؤديان إلى تغير المناخ مما يتسبب في

انقراض الأنواع والحد من قدرة الطبيعة على الصمود. وبعد انخفاض أعداد الملقحات في جميع أنحاء العالم مؤشرا مثيرا للقلق على فقدان التنوع البيولوجي له آثار كارثية على الأمن الغذائي في المستقبل القريب. ومن المرجح أن تعاني أقل البلدان نموا أشد المعاناة من هذه الآثار.

وأشارت البلدان النامية غير الساحلية إلى معاناتها من إزالة الغابات وتدهور الأراضي، مع محدودة قدرتها على التصدي للصدمات الاقتصادية والاجتماعية، ودعت إلى تجديد الالتزام باعتماد نهج شاملة ومنصفة إزاء التنمية المستدامة.

وأبرزت عدة دول أعضاء أيضا أوجه الترابط الفريدة والوثيقة بين النظم البرية والمائية والساحلية فيما يتعلق بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية الشديد إزاء التغيرات المناخية ومحدودية قدرات الموارد البشرية. وكثيرا ما شددت الدول الجزرية الصغيرة النامية على اعتمادها على المحيطات وعلى جهودها الرامية إلى حماية مواردها من أجل رفاه الأجيال الحالية والمقبلة. وشدد أحد البلدان على الأثر الضار للانسكابات النفطية على التنوع البيولوجي البحري والموائل البحرية.

وافتقت البلدان على وجوب اتخاذ تدابير جماعية على الفور لوقف فقدان والتدهور المستمرين للتنوع البيولوجي، وبناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة. وهذا يعني إدماج الحد من أوجه عدم المساواة في نماذج التنمية؛ وتعزيز آليات الاستفادة وتقاسم المنافع؛ والحد من الإنتاج والاستهلاك غير المستدامين؛ وتجنب الهدر المتقشفي؛ والتصدي لتغير المناخ وللتدهور البيئي الأوسع نطاقا.

وأكد عدة متكلمين على أهمية التحول إلى اقتصاد دائري واعتماد أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، كحظر استخدام البلاستيك الأحادي الاستخدام على سبيل المثال. وذكر أحد البلدان أن القطاع المالي يمكن أن يكون قوة للتغيير الإيجابي في مجال التنوع البيولوجي، وأشار إلى أن سلطته الإشرافية ترسم المخاطر المالية المرتبطة بفقدان الطبيعة. وطلب بلد آخر أن يعوض ماليا عن الجهود المبذولة لحماية الطبيعة لصالح الكوكب بأسره، بينما أكد بلد آخر التزامه بمواصلة ذلك رغم التكاليف الباهظة.

الروابط بين خطة عام 2030 والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف الأخرى المتعلقة بالتنوع البيولوجي

يشكل التنوع البيولوجي أساس جميع أهداف التنمية المستدامة تقريبا ويكتسي أهمية بالغة لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن اتفاقيات ريو الثلاث - المتعلقة بالتنوع البيولوجي والمناخ والتصحر - مترابطة أيضاً. ولا يزال تسارع وتيرة فقدان التنوع البيولوجي يعوق تحقيق خطة عام 2030، ويتجلى في آثاره السلبية على النظم الإيكولوجية للكوكب وعلى سكانه، وعلى قدرتنا على تحقيق الاستقرار في النظم المناخية العالمي. وبالمثل، فإن الاتجاهات التنازلية في تحقيق العديد من غايات أهداف التنمية المستدامة الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر المدقع، تضع حالياً أعباء إضافية على البيئة والجهود الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي.

وأعربت بلدان كثيرة عن أسفها لعدم تحقيق أهداف آيشي العشرين للتنوع البيولوجي المتفق عليها في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي لعام 2010، والتي توردها أهداف التنمية المستدامة وتدعمها، بهدف إنجازها بحلول عام 2020. وأفادت الطبعة الخامسة للتوقعات العالمية للتنوع البيولوجي الصادرة في أيلول/سبتمبر 2020 بأنه لم يتحقق أي من أهداف عام 2020 بالكامل، وأن ستة أهداف فقط تتحقق جزئياً.

وأفادت البلدان النامية بمواجهتها صعوبة في التصدي للتحديات المتعلقة بحماية التنوع البيولوجي، وبالتالي في تنفيذ خطة عام 2030، ولكنها تبذل جهوداً للتصدي لهذه التحديات من خلال تنسيق وترشيد الإجراءات الحكومية على سبيل المثال. وأشارت بلدان كثيرة إلى تركيز اهتمامها على استعادة التنوع البيولوجي، وهي تبذل جهوداً لتعديل السياسات القائمة من أجل تجنب المزيد من فقدان التنوع البيولوجي. وأفاد أحد البلدان أن إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ينبغي أن يحدد أهدافاً فعالة يمكن أن تكمل الأهداف الأخرى المتفق عليها دولياً، ولكن لا تحل محلها، مع مراعاة القدرات الوطنية المختلفة على أساس غير تمييزي.

وكان هناك اتفاق على أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 ينبغي أن يكون متسقاً مع خطة عام 2030، ودعا كثيرون إلى إدراج عنصر قوي لتعبئة الموارد، معربين عن أملهم في أن يساعد مؤتمر القمة في دفع المجتمع العالمي على طريق تحقيق رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، "العيش في وئام مع الطبيعة". وأفاد البعض أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بالعمل بطريقة متوازنة على الوفاء بأهداف الاتفاقية الثلاثة، وهي حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

التنوع البيولوجي وتغير المناخ

اعترفت غالبية الدول الأعضاء بالصلة الجوهرية بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ. ويسهم تغير المناخ في فقدان التنوع البيولوجي، وترتبط التحديات المتزايدة والمستمرة الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية بفقدان التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن أن تساعد الحلول المستمدة من الطبيعة والمرتكزة على التنوع البيولوجي في التصدي لتغير المناخ وتحقيق التنمية المستدامة، وحماية وتوفير سبل العيش، وضمان الأمن الغذائي، ومكافحة التصحر، واستعادة التنوع البيولوجي، وتحييد أثر تدهور الأراضي.

وشددت غالبية البلدان على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل أهداف وغايات طموحة في الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف، على غرار أهداف اتفاق باريس. والتزم البلد المضيف لمؤتمر الأطراف المقبل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بالتعامل مع فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ بوصفهما أزمتين مترابطتين ترابطاً جوهرياً. واعتمدت بلدان عديدة مبادرات للطاقة النظيفة والحياد الكربوني، وشددت على أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة للتصدي للاحتراز العالمي والوفاء باتفاق باريس. ولأحظت مجموعة من البلدان أن تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي يعزز كل منهما الآخر، وشددت على وجوب كسر هذه الحلقة المفرغة.

الأمراض الحيوانية المصدر وكوفيد-19

أكدت جائحة كوفيد-19 أهمية العلاقة بين البشر والطبيعة. فالنظم الإيكولوجية السليمة هي أساس التنمية البشرية والرفاه البشري، وقد تفاقمت تحديات التنمية بشكل خطير بسبب جائحة كوفيد-19. ومن المؤكد أن آثارها ستظل تلمس حتى بعد عام 2020، إذ ستؤدي إلى تآكل المكاسب الإنمائية التي تحققت على مدى عقود عديدة، ويمكن أن تعوق الجهود الرامية إلى وقف فقدان التنوع البيولوجي في العالم. وقد تؤدي جائحة كوفيد-19، إلى جانب فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، إلى تقويض الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة المنصفة، وقد تؤدي أيضاً أثار الجائحة إلى زيادات كبيرة في الفقر العالمي، ما سيقوض أيضاً القدرة المالية للبلدان النامية على تنفيذ خطة التنمية المستدامة.

وذكرت عدة بلدان أن الجائحة أظهرت أن الاقتصادات والثروة والصحة تعتمد على الطبيعة، وأن عدم العيش في وئام مع الطبيعة يمكن أن تكون له نتائج كارثية. وأشار أحد البلدان إلى أن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 يجب أن يراعي الأثر المدمر لأزمة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي، لا سيما في البلدان النامية. ورأى عدد من البلدان في التحدي الذي تمثله الجائحة فرصة لإعادة تصور النهج المتبعة إزاء التنمية المستدامة وإعادة ترتيب أولوياتها وإعادة تقويمها، وسلطت الضوء على دلائل على تعافي البيئة على نحو غير متوقع خلال جائحة كوفيد-19 ذكرت منها على سبيل المثال انخفاض تلوث الهواء والماء بسبب تدني الحراك البشري نتيجة لتدابير الحجر الصحي. ودعت بلدان أخرى إلى الاعتراف بالحاجة إلى ضمان تحقيق توازن متناغم بين النشاط البشري والطبيعة وإذكاء الوعي بها، وشددت على ضرورة التأكيد على أهمية التنوع البيولوجي للأجيال الحالية والمقبلة.

أوجه الترابط مع اجتماعات أخرى

تزامن توقيت مؤتمر القمة المعني بالتنوع البيولوجي مع نهاية عقد الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي (2011-2020)، وبداية عقد العمل والإنجاز من أجل التنمية المستدامة (2020-2030). ووقع رؤساء دول وحكومات عدة بلدان على تعهد القيادات من أجل الطبيعة، ودعت عدة بلدان المجتمع الدولي إلى أن يظل ملتزماً، وأن يعمل جماعياً، وأن يدعم البلدان لاتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف فقدان التنوع البيولوجي. وشدد عدد من البلدان على أهمية تعددية الأطراف، وكررت الإشارة إلى موضوع احتفالات الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها.

وإضافة إلى التنوع البيولوجي البري، تم تسليط الضوء أيضاً على أهمية التنوع البيولوجي البحري والدور الحيوي للمحيطات في امتصاص غازات الدفيئة، وأشارت عدة بلدان إلى إنشاء مناطق محمية بحرية جديدة. ودعت بلدان عديدة إلى الانتهاء من المفاوضات المتعلقة بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

الإجراءات والمبادرات المعجلة لتوفير المنافع والحلول للناس من التنوع البيولوجي

إن وقف فقدان التنوع البيولوجي هدف مشترك للبشرية. وقد دعت البلدان إلى اتخاذ إجراءات عالمية عاجلة تُحمل كل فرد المسؤولية وتضمن مشاركة جميع المواطنين في حفظ التنوع البيولوجي واستعادته. وكثيراً ما أكد على الاحتياجات الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، وشدد المتكلمون في كثير من الأحيان على ضرورة أخذ هذه البلدان في الاعتبار عند التفاوض بشأن الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020. ويجب أن تؤدي الشعوب الأصلية أيضاً دوراً محورياً في تصوره وتنفيذه، بغية إدماج الحلول والاستراتيجيات المستمدة من الطبيعة في عملية رسم السياسات. وتكتسي المعارف التقليدية أهمية خاصة، لا سيما على الصعيد المحلي.

وأفادت جميع البلدان بالتزاماتها ومبادراتها الوطنية، بما في ذلك توسيع وإنشاء مناطق محمية مثل المنتزهات الوطنية والمواقع الأيكولوجية الوطنية لاستعادة التنوع البيولوجي المتوطن؛ وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي في خطط التنمية الوطنية، وإنشاء وحدات التنوع البيولوجي داخل وزارات البيئة؛ ووضع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية وتقاسم منافعها؛ والانتقال إلى نماذج اقتصادية جديدة من أجل الحياد الكربوني.

وأكد العديد من البلدان أيضاً على ضرورة مضاعفة الجهود لمواجهة الاتجاهات السلبية وحماية النظم الإيكولوجية، بما في ذلك من خلال إصلاح الغابات المتدهورة، وزيادة الحفظ والإصلاح بشكل كبير على الصعيد العالمي، استناداً إلى مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.

كما أفادت بلدان كثيرة باستراتيجياتها وسياساتها وإجراءاتها الوطنية للحد من تدهور الموائل الطبيعية، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، وحماية الأنواع المهددة، ومنع انقراضها. وُحدت تدابير لحماية التنوع البيولوجي في إطار السياسات الرامية إلى التصدي لإزالة الغابات من خلال وقف منح تراخيص استغلال الغابات؛ وإصلاح الأراضي المتدهورة؛ ودعم أنواع الوقود البديلة للطهي؛ وتنظيم حملات من أجل إصلاح الغابات. كما انضم عدد من البلدان إلى تحالفات ومبادرات إقليمية في مسعى إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية واستخدامها على نحو مستدام. وجرى تسليط الضوء على مبادرة الجدار الأخضر العظيم للصحراء الكبرى والساحل بوصفها مبادرة ناجحة في المنطقة الأفريقية.

ودعت بعض البلدان إلى زيادة تعبئة الموارد لدعم الإجراءات اللازمة لوقف فقدان التنوع البيولوجي، وذكرت أن البلدان المتقدمة النمو ينبغي أن تزيد بشكل كبير التزاماتها المالية لإتاحة تنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 في البلدان النامية. وأكدت هذه البلدان أيضاً على الحاجة إلى تعبئة كل من التمويل العام والخاص، فضلاً عن التكنولوجيا والمعارف، بما في ذلك معارف الشعوب الأصلية. ودعت بعض البلدان كذلك إلى تقديم الدعم في مجال التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا إلى أقل البلدان نمواً من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستعادته على نحو مستدام.

رابعاً - حوار القادة 1: التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتعميم مراعاة التنوع البيولوجي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

ركز حوار القادة الأول على الاعتراف على نطاق واسع بالحاجة الملحة إلى وقف الأزمة العالمية المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهها. إذ يقوض فقدان التنوع البيولوجي خدمات النظم الإيكولوجية التي تدعم المجتمع بطرق متعددة. وأشار كثيرون إلى أن جائحة كوفيد-19 هي بمثابة تنبيه إلى ضعف الإنسان والصلة بين التدهور البيئي والصحة.

وشملت القضايا الرئيسية التي تم تناولها ما يلي:

الآثار الضارة لفقدان التنوع البيولوجي على البشر والبيئة

كان هناك اعتراف على نطاق واسع بالحاجة الملحة إلى وقف الأزمة العالمية المتمثلة في فقدان التنوع البيولوجي وعكس اتجاهها. إذ يقوض فقدان التنوع البيولوجي الاقتصاد، وكذلك الصحة البشرية والرفاه البشري، التي تعتمد جميعها على التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية بطرق متعددة.

وأشار بعض المتكلمين إلى الصلات بين الأزمات العالمية المترابطة والحاجة إلى معالجتها بطريقة متكاملة. وفي هذا الصدد، استرعى عدة متكلمين الانتباه إلى الصلات بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

التقدم المحرز والجهود المبذولة بشأن أهداف وغايات التنوع البيولوجي، ولا سيما تلك التي لها تاريخ استحقاق في عام 2020

اتخذت البلدان عدة تدابير لحماية التنوع البيولوجي وضمان استخدامه على نحو مستدام. وأفيد بإحراز تقدم في دمج أهداف وغايات التنوع البيولوجي في التشريعات والسياسات الوطنية. وأكدت عدة بلدان أنه يفقر إلى القدرات والموارد المالية لتنفيذ أهداف آيشي للتنوع البيولوجي، وأن هذه القدرات قد تضعف أكثر بسبب جائحة كوفيد-19، بينما تظل الأنشطة الضارة كثيرة، بما فيها الإعانات الضارة لاستخدام الوقود الأحفوري والممارسات الزراعية غير المستدامة. وقدم المتكلمون أمثلة عن التدابير التي اتخذتها بلدانهم للتصدي لفقدان التنوع البيولوجي، وتقديم الدعم للبلدان الأخرى لحماية التنوع البيولوجي، بما في ذلك من خلال التمويل الخاص والعام على حد سواء. وبالإضافة إلى دعم رؤية عام 2050 للتنوع البيولوجي، "العيش في وئام مع الطبيعة"، وإطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020، أكدت عدة بلدان على أهمية دعم تعهد القيادات من أجل الطبيعة، وكذا تحالف الطموح الكبير من أجل الطبيعة والناس وهدفه المتمثل في حماية 30 في المائة من النظم الإيكولوجية البرية والبحرية للكوكب بحلول عام 2030، وضمان الموارد المالية الكافية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والاستفادة وتقاسم المنافع.

المخاطر والأسباب الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي والنقاط العامة بشأن الحلول

أفيد بوجود تحديات مستمرة تتعلق بدوافع مباشرة وغير مباشرة لفقدان التنوع البيولوجي، كما وثقتها المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ويمكن للأنشطة في قطاعات تشمل الصناعات الاستخراجية والزراعة والهيكل الأساسية والحراجة ومصائد الأسماك أن تؤثر سلبا على التنوع البيولوجي، ويجب أن تتغير هذه الأنشطة لكي يكون لها دور مساهم في حفظ التنوع البيولوجي. وتتفاقم جميع هذه العوامل المؤدية إلى فقدان التنوع البيولوجي بسبب تغير المناخ.

ويقوض التلوث البحري والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم الإدارة المستدامة للمحيطات. فعلى الصعيد العالمي، تم صيد أكثر من 30 في المائة من الأرصدة السمكية بمستويات غير مستدامة بيولوجيا، وتتعرض النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية لخطر التلوث، الذي كثيرا ما يُشار إليه بوصفه شاغلا ملحا بوجه خاص للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولا يزال الاستغلال غير القانوني للحياة البرية والاتجار غير المشروع بها يشكلان تهديداً لتنوع الحيوانات الضخمة وبقاتها، وأشارت عدة بلدان إلى تدابير إنفاذ جديدة في هذا الصدد.

ومن الممكن منع الاستغلال المفرط للنظم الإيكولوجية البرية والبحرية. كما أن نماذج الإنتاج والاستهلاك الحالية لا تراعي التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وكثيراً ما تكون التدابير الرامية إلى إحداث تغييرات إيجابية مجزأة.

الإجراءات والمبادرات المعجلة

تعتبر نظم الأغذية غير المستدامة العامل الرئيسي المؤدي إلى فقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية. وأبرز العديد من المتكلمين الروابط بين مؤتمر القمة ومؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني

بنظم الأغذية الذي سيعقد في عام 2021. ويعتمد مستقبل نظم الأغذية العالمية على التنوع البيولوجي البري والبحري، كما يعتمد مستقبل التنوع البيولوجي على نظم الأغذية المستدامة.

وشددت البلدان على أهمية الوفاء بالالتزامات بموجب اتفاق باريس بالحد من آثار تغير المناخ. وكانت هناك أيضا دعوة إلى الدعم في المفاوضات المتعلقة بوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام.

ونجحت البلدان في اعتماد العديد من التدابير لحماية التنوع البيولوجي، كما أدمجت التنوع البيولوجي في التشريعات والاستراتيجيات والسياسات من أجل مختلف القطاعات ولصالح التنمية الوطنية؛ ومع ذلك، هناك حاجة أيضا إلى تعزيز القدرات، وتعزيز الجهود المبذولة على نطاق الحكومة بأكملها، وإرساء التغيير التحويلي لمعالجة العوامل المباشرة وغير المباشرة لفقدان التنوع البيولوجي على النطاق اللازم لتحقيق نتائج دائمة. وأكد عدة متكلمين على أهمية تعميم مراعاة التنوع البيولوجي في مختلف القطاعات وقدموا أمثلة على الإجراءات المتخذة.

الاقتصاد الدائري والاشتراء العمومي المستدام

تستكشف البلدان حالياً حوافز للتقدم الاقتصادي والإيكولوجي، مع استخدام المؤسسات والآليات القائمة في الوقت ذاته. وأفاد البعض عن جهودهم للعمل مع القطاع الخاص على اعتماد استراتيجيات وسياسات لإرساء اقتصاد أكثر اتباعاً لنهج التدوير، وسلم العديد من المتكلمين بأن الاستثمار في الطبيعة هو استثمار في مستقبل أفضل للناس وللوكوب.

وكانت هناك دعوة إلى انتعاش أخضر يضع البلدان على المسار الصحيح للتغلب على أزمة التنوع البيولوجي من خلال التغيير المنهجي والتخطيط الطويل الأجل، بما في ذلك إعادة توجيه التدفقات المالية لدعم الطبيعة وإلغاء الإعانات الضارة بالبيئة، والتحول إلى اقتصاد دائري، ودعم نظم الأغذية المستدامة، وإشراك القطاعات الصناعية الأخرى لتصبح جزءاً من الحل. وبالإضافة إلى ذلك، أبرز العديد من المتكلمين الحاجة إلى تغيير السلوك وأساليب الحياة، والاستجابة للعلم، والارتقاء بالطموحات. وتم تسليط الضوء على ممارسات الإدارة المستدامة وعمليات إصدار الشهادات في قطاعات مثل الزراعة.

أدوار جميع أصحاب المصلحة وإدماجهم وإسهامهم في جهود مكافحة فقدان التنوع البيولوجي

أشير إلى تجزؤ التدابير باعتباره سبباً رئيسياً لعدم الكفاءة في معالجة أزمة التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. وتدعو الحاجة إلى اتباع نهج سياساتية شاملة. وعلى هذا النحو، لا يمكن أن ينجح تعميم السياسة البيئية إلا باتباع النهج "الشامل للمجتمع بأسره" الذي يشمل الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والشعوب الأصلية والشباب والنساء والمجتمعات المحلية، إضافة إلى الاعتراف بدور التعليم في تزويد الجيل القادم بأدوات لحماية التنوع البيولوجي.

وشدد العديد من المتكلمين على أن العالم يشهد حالياً حالة طوارئ يمر منها الكوكب تتطلب استجابة من الجميع على صعيد العالم، ووجهوا دعوة إلى العمل إلى جميع أصحاب المصلحة. وأفادت البلدان بالجهود المبذولة لحماية التنوع البيولوجي بالاستعانة بالمجتمعات المحلية في مبادرات الإصلاح، وتنفيذ برامج التنقيف، وإيجاد فرص العمل لحماية الطبيعة، وزيادة المناطق المحمية البرية والبحرية.

خامسا - حوار القادة 2: تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار، وبناء القدرات، وفرص الاستفادة وتقاسم المنافع، والتمويل، والشراكات من أجل حفظ التنوع البيولوجي

كرر حوار القادة الثاني الدعوة إلى نجاح الاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على غرار الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ووضع إطار عالمي طموح للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 لحماية الطبيعة وإصلاحها، وضمان استفادة الناس من الطبيعة، ومكافحة تغير المناخ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأشار عدة متكلمين إلى شدة فقدان التنوع البيولوجي وعواقبه، كما يتجلى في تقييمات أجريت مؤخرا. وأفاد عدد من المتكلمين بالتقدم الذي أحرزوه في تنفيذ سياسات التنوع البيولوجي والتزاماتهم ببذل المزيد من الجهد، وأشار بعضهم إلى تعهد القيادات من أجل الطبيعة. وأشار العديد من المتكلمين إلى جسامته آثار جائحة كوفيد-19. وأشار بعض المتكلمين أيضا إلى أهمية التعاون المتعدد الأطراف لتحقيق الأهداف المشتركة.

وشملت القضايا الرئيسية التي تم تناولها ما يلي:

أهمية العمل والتعاون على الصعيد المتعدد الأطراف

أكد العديد من المتكلمين أهمية العلم، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا، والموارد المالية الكافية ذات جميع المصادر لتنفيذ الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 على نحو فعال في العقد القادم. وأشار بعض المتكلمين إلى أهمية التعاون والتآزر فيما بين الاتفاقيات والأدوات السياساتية ذات الصلة، بما في ذلك بخصوص التنوع البيولوجي وتغير المناخ. وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية العمل والتعاون في هذين المجالين على الصعيد المتعدد الأطراف، وأبرز العديد منهم الروابط بين مختلف التحديات البيئية العالمية، ولا سيما بين التنوع البيولوجي وتغير المناخ.

دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في منع فقدان التنوع البيولوجي

أبرز عدد من البلدان الحاجة إلى تسخير المعارف العلمية والتكنولوجيا لتنفيذ استراتيجيات التنمية المستدامة والإصلاحية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وتمتلك الدول الجزرية الصغيرة النامية قدرة محدودة على مجابهة الصدمات الخارجية، ولا سيما تلك الناجمة عن أزمات مثل تغير المناخ، ودعت هذه البلدان إلى إتاحة فرص أكبر للحصول على التكنولوجيا والحلول المبتكرة ونقلها.

وأكد بعض المتكلمين على دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، بما في ذلك أهمية الاعتراف بالمعارف التقليدية بالإضافة إلى العلوم التقليدية كأساس للعمل على معالجة فقدان التنوع البيولوجي.

أمثلة على بناء القدرات لمنع فقدان التنوع البيولوجي

أفاد عدد من البلدان ببذل جهود لبناء القدرات، لأغراض منها حماية الموارد البحرية وإدارتها والحفاظ عليها وتعزيز الاقتصادات الزرقاء. وعرضت مبادرات تستهدف الشباب في مجال حفظ التنوع البيولوجي، بمشاركة النوادي البيئية والمجتمعات المحلية ومدارس الأعمال التجارية، وتهدف إلى تمكين

الجهات الفاعلة غير الحكومية من المشاركة في حفظ التنوع البيولوجي من خلال الشراكات الاستراتيجية. وأفاد أحد البلدان بجهوده الرامية إلى المساعدة في تنمية قدرة البلدان الاستوائية على الحد من إزالة الغابات وتعزيز الإدارة المستدامة للغابات. وشدد عدة متكلمين على المسؤولية عن الاستثمار في الشباب والأجيال المقبلة.

وقدم معظم المتكلمين أمثلة على التدابير التي اتخذتها بلدانهم لحفظ التنوع البيولوجي ولتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020، بما في ذلك في سياق استراتيجياتها وخطط عملها الوطنية للتنوع البيولوجي، ولكن أيضا في سياق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة، بما في ذلك تلك المتعلقة بتغير المناخ، والبحوث.

حوافز للبحث العلمي ونقل التكنولوجيا

أفادت بعض البلدان عن بذل جهود متواصلة لتعزيز دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنوع البيولوجي، بسبل منها دعم برامج البحث والتطوير وبرامج العلوم. ودعا البعض إلى تعزيز جمع وتبادل المعارف والبيانات لدعم عملية رسم السياسات القائمة على العلم، وأشار أحد المتكلمين إلى شراكة لتوفير البيانات عن خطر التنوع البيولوجي.

التدابير المتخذة من أجل التقاسم العادل والمنصف للمنافع مع تيسير الحصول على الموارد الجينية

أشار عدة متكلمين إلى أهمية الهدف الثالث لاتفاقية التنوع البيولوجي، وهو الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، ودعا إلى تحسين التدابير التنفيذية للاستفادة من المساهمات في الابتكار التكنولوجي وتحسين سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وأشار عدة متكلمين إلى التدابير التي اتخذتها بلدانهم لتطبيق مبدأ الاستفادة وتقاسم المنافع في سياق بروتوكول ناغويا.

الانتعاش الاقتصادي بعد جائحة كوفيد-19

أكد جميع المتكلمين العواقب الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة للجائحة الحالية. وأشار العديد منهم إلى الفرص المتاحة لإعادة البناء بشكل أفضل، بما في ذلك بذل الجهود من أجل إنفاق المزيد من الموارد على الاستدامة وعلى إيجاد اقتصادات أكثر خضرة وأكثر زرقة مع ضمان الإنصاف وتحسين سبل عيش الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

وتم التأكيد على أن خطط الانتعاش يجب أن يكون محورها الإنسان وأن تكون متجذرة في إعادة بناء علاقة أكثر توازنا مع الطبيعة، مع التركيز على الحلول التكنولوجية المبتكرة لضمان اقتصاد مستدام وقادر على الصمود.

وأكد العديد من البلدان النامية على الأهمية المستمرة والمتنامية للتمويل الدولي بالنسبة للبلدان النامية ومرونة الحصول عليه، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ودعت إلى التعهد بالتزامات بزيادة هذا التمويل في العقد القادم. ودعت بعض البلدان أيضا إلى مضاعفة هذه التدفقات لصالح أقل البلدان نمواً في العقد القادم.

أدوات تمويل فعالة جديدة لتغيير التدفقات المالية والتجارية العالمية وضمان أن تكون لصالح الطبيعة

شدّد بعض المتكلمين على أهمية تعبئة موارد مالية إضافية، بما في ذلك من مصادر دولية، وتحسين توافر التمويل من القطاعين العام والخاص لدعم البلدان النامية. وأشار أيضا إلى حلول مبتكرة مثل مقايضة الديون بالطبيعة وإصدار سندات زرقاء.

وأبرز العديد من المتكلمين من البلدان المتقدمة النمو ما أحرزوه من تقدم في الأونة الأخيرة في زيادة التمويل الدولي، وكذلك ما تم التعهد به من التزامات وما اتخذ من مبادرات ملموسة مؤخراً، بما في ذلك إنشاء صناديق في إطار شراكات مع القطاع الخاص، وإنشاء صندوق للزراعة الدائرية. وأعلن أحد البلدان عن الهدف الذي ينشده وهو مضاعفة حصة التمويل المناخي في سياسته الإنمائية الدولية.

وأفاد عدد من المتكلمين بتقديم بلدانهم في تعبئة الموارد محليا، من مصادر عامة وخاصة على حد سواء. وأبلغ أحد البلدان عن إنشاء صندوق وطني للتنوع البيولوجي وعن تآزر الجهود لتوفير التمويل للتكيف مع تغير المناخ؛ وأعلن بلد آخر عن إطلاق أول سند سيادي مستدام في أوروبا.

وأشار عدة متكلمين إلى الروابط القائمة بين تعبئة الموارد والتمويل وخطة تعميم التنوع البيولوجي الأوسع نطاقا، بما في ذلك اعتماد نهج على نطاق الحكومة بأكملها، واتباع أطر إنمائية متكاملة، وتطوير النظم الاقتصادية والمالية، وتحقيق الإنتاج والاستهلاك المستدامين، وإعادة توجيه الموارد من دعم الأنشطة الضارة نحو الاستدامة.

الحلول المستمدة من الطبيعة

ناقش العديد من المتكلمين أهمية الحلول المستمدة من الطبيعة بالنسبة لتغير المناخ والأولويات الإنمائية الأخرى. وأشار البعض إلى أن العمل المناخي الدائم يتطلب مزيداً من الاهتمام بالحلول المستمدة من الطبيعة، واقترح آخرون إدراج الحلول المستمدة من الطبيعة في المساهمات المحددة وطنياً من أجل تحقيق الاستقرار والقدرة على الصمود على المدى الطويل.

وتم تسليط الضوء على شراكة تشمل إطلاق صندوق "استثمار ذي أثر" في مجال التنوع البيولوجي والمناخ يخصص للحلول المستمدة من الطبيعة.

الشراكات من أجل التنوع البيولوجي في القطاعين العام والخاص ومع المجتمع المدني

شدّد العديد من المتكلمين على أهمية الشراكات في مواجهة التحديات القائمة، بما في ذلك الشراكات بين الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول، والقطاع الخاص، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومؤسسات البحوث، والمنظمات غير الحكومية.

وناقش العديد من المتكلمين الشراكات على مستوى المجتمع المحلي، وأهمية التعاون بين جميع أصحاب المصلحة. وتؤدي الاستثمارات العامة والخاصة كلتاها أدوارا حاسمة في تيسير الحصول على التكنولوجيات الملائمة للبيئة التي تساعد على حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام، وتيسير نقل هذه التكنولوجيات.

وأبرز عدة متكلمين الحاجة الملحة إلى تعبئة المزيد من التمويل من المصادر الخاصة للقيام باستثمارات في التنوع البيولوجي والمناخ، بما في ذلك الحلول المستمدة من الطبيعة، من خلال بناء شراكات بين القطاعين العام والخاص على جميع المستويات وتعزيز البيانات التمكينية.

وأبرز بعض المتكلمين مبادرات شهدتها الآونة الأخيرة، مثل إنشاء فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالطبيعة، وأشاروا إلى الالتزامات الأخيرة بزيادة الجهود، مثل التعهد بتمويل التنوع البيولوجي الذي وقعت عليه 26 مؤسسة مالية.

سادسا - الجزء الختامي

قالت السيدة أمينة ج. محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، في ملاحظاتها الختامية، إن مؤتمر القمة قد أبرز الحاجة الملحة إلى التصدي لفقدان التنوع البيولوجي وتدهور النظم الإيكولوجية في العالم. وكان هذا شاغلا شاطره أكثر من مليون من المقيمين في سياق المشاورة العالمية التي نظمت بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وأكدت أن تدمير النظم الإيكولوجية وفقدان التنوع البيولوجي يهددان تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف اتفاق باريس، ودكرت المشاركين بأن الحلول المستمدة من الطبيعة توفر علاجاً هاماً للاحتار العالمي وتأثيره على المجتمعات.

وأثنت على مؤتمر القمة لإبرازه الإجراءات المتخذة والالتزامات المقطوعة في جميع أنحاء العالم من أجل العيش في وئام مع الطبيعة، مشيرة إلى أن التحديات تم الاعتراف بها، وأن حجم حالة الطوارئ في الكوكب تم استيعابها، وأن الأدوات اللازمة للتصدي للعديد من التحديات متاحة. ويعد حفظ الطبيعة وإدارتها على نحو مستدام مسألة أساسية للتنمية المستدامة. ويعني الاستثمار في الطبيعة الاستثمار في مستقبل مستدام للجميع.

وأشارت إلى أن البيانات المدلى بها في مؤتمر القمة حددت طموحات عالية، وتدعو الحاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات لضمان المضي قدما في هذه الطموحات في إطار النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك من خلال وضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 وتنفيذه لاحقا. وتقع على عاتق الجميع مسؤولية ضمان تحقيق هذه الطموحات على أرض الواقع، وضمان اتخاذ إجراءات عاجلة وطموحة من أجل الطبيعة في جميع القطاعات.

واختتم سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة، مؤتمر القمة بقوله إن المبادرات والالتزامات التي تم الاستماع إليها ستساعد في إرساء الأساس للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في كونيغ. وأشار إلى أن التصدي لفقدان التنوع البيولوجي سيتطلب تغييرات تحويلية في الاقتصادات والمجتمعات على حد سواء، وقال إن ذلك، رغم صعوبته، بعيد عن أن يكون مستحيلا. واختتم مؤتمر القمة بأربع رسائل رئيسية فيما يلي بيانها:

أولاً، توفر جائحة كوفيد-19 فرصة فريدة "لتجديد أخضر". ويمكن للمجتمع الدولي أن يحمي التنوع البيولوجي ويعزز النمو الاقتصادي من خلال الانتعاش الأخضر. وهذا يتطلب بذل جهود لتعبئة التمويل العام والخاص من أجل دعم الانتعاش الاجتماعي - الاقتصادي الذي يشمل الحلول المستمدة من الطبيعة والحد من مخاطر الكوارث.

ثانياً، ما لم يتبع نهج تحويلي إزاء إنتاج الأغذية وتوزيعها، هناك احتمال كبير بأن يتم الإضرار بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي العالمي. ومن المهم نقل المبادرات والمكاسب التي تحققت من مؤتمر القمة هذا إلى مؤتمر قمة الأمم المتحدة لنظم الأغذية في عام 2021 وإلى مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات، من أجل تحفيز العمل. ويجب أن يشمل التعليم والعلم الشعوب الأصلية وأن يستفيدا منها، وأن يدمجا المعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية لاستعادة العلاقة بين البشر والعالم الطبيعي، في البر والبحر.

ثالثاً، يجب على البلدان الاضطلاع باستجابات شاملة للمجتمع بأسره في مجال حماية التنوع البيولوجي، وإشراك جميع أصحاب المصلحة. والعمل الطوعي لا يكفي. ولا بد من الإرادة السياسية والقيادة لوضع قوانين ولوائح لصالح الطبيعة.

وأخيراً، تدعو الحاجة إلى اتخاذ إجراءات على جميع المستويات، ولا سيما في السياق الحضري. وفي المناقشات، أشير لإعطاء مثال في هذا الصدد إلى إعلان إدنبره للحكومات دون الوطنية والمدن والسلطات المحلية بشأن إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020.
